لتأنيث يستلزم الدور فاعرفه و في قوله وعلامة التأنيث التاء رد على الكوفيين حيث جعلوا علامة التأنيث مغيرة عنها والبصريون على ان العلامة هي التاء والهاء مغيرة لها قوله ذكر في جنس الحيوان احترز بقوله في جنس الحيوان عن النخلة فانها وان ذكر فانه يوصف النخلة بالانث والذكر وليست تأنيثها بالحقيقي قوله واذا اسند الفعل بالفصل كما هو الاصل يتبادر قيد بالفصل من العباة لاصالته ولا يبعد ان يقال المتبادر من الفعل ايضا المتصرف فلا يرد نعم المرأة ونعمت قوله فانه مع الفصل يجب اتيانها فجاءت اليوم زيد لرفع التباس الظاهر ان وجوب الاتيان مفيد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التأنيث فلا يجب في جاءت اليوم زيد الكوية واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالجنا يعلم المذكر مع التاء نحو طلحة فانه مؤنث غير حقيقي والاخبار فيه بلا يجب تذكير الفعل اذ لا تاثير لعلم المذكر الا في منع الصرف والجمع بالالف والتاء ويجب ان يستثنى ايضا اسم جنس اريد به مذكر من افراده فانه يجب ترك التاء فيه عند ابن السكيت ليعلم ان المسند اليه مذكر من افراده وبهذا يتم استدلال الامام ابي حنيفة رضي الله عنه بالقرآن على ان سليمان كانت انثى وهو من مشكلات النحو فان قوله

واعلم ان الضمير

واعلم ان الضمير المنفصل في حكم الظاهر لاستقلاله فيجوز ضرب زيد ضاربه هو وذكره الرضي وقد يطلق الظاهر على ما يشمل المنفصل كما في تعريف القسم الثاني من المبتدا فانه يشمل نحو انا قائم انت قوله فانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه يجب ان يستثنى عنه بنون فانه لتغيير ابنين فيه جعل كالمكسر فيجوز جاءت بنون فال الله تعالى امنت بنوا اسرايل وكذا الجموعات بالواو والنون التي حقها ان تجمع بالالف والتاء كارضون وسنون وثبون كذا حققه الرضي قوله غير المؤنث الحقيقي غير المؤنث الحقيقي يشمل المذكر فالاولى بتفسير قوله غير الحقيقي بمؤنث غير الحقيقي لا بغير المؤنث الحقيقي قوله في كونه جمع المذكر غير السالم الظاهر غير العاقل فتامل قوله اي اخر مفرده بتحريك بهذا التقدير المضاف لا يخفى انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تدخل بهذا التقدير تحت قولنا ما باشتمال قوله قولنا مع لواحقه فحينئذ يكون التثنية بجمع المفرد والالف والياء والنون فلم يكن مسلمات البتة تثنية اذ لم يوجد المسلم مع تلك اللواحق لا يقال النون مقدرة لان النون في حال الاضافة كالتنوين فكما لا يقدر التنوين معها لا تقدر النون قوله والا لا يصدق التعريف الا على مسلم فلم يكن جامعا لعدم صدقه على باقي من افراده ولا مانعا لصدقه على الفرد قوله ولو اكتفى بظهور المراد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)